شروط وأحكام حساب التوفير الاستثماري

بعد الاطلاع على النظام الأساسي لبنك وربة وعلى الشروط العامة والخاصة فتح الحساب وموافقتنا عليها، نرجو فتح الحساب لديكم حسب بيانات هذا الطلب وفقا للشروط والاحكام المبينة أدناه.

الشروط العامة:

1. يقر العميل ويوافق على أنه في حال أصبح أي مبلغ مستحقاً عليه لبنك وربة ولم يتم سداده في تاريخ الاستحقاق، أو عند وقوع أي حدث يخول بنك وربة قانوناً أو تعاقدياً استيفاء مستحقاته، فإنه يحق لبنك وربة ، في أي وقت ودون أي إخطار أو معارضة إجراء المقاصة بين جميع الحسابات المختلفة لصاحب الحساب لتسوية الديون والمبالغ المستحقة عليه لصالح بنك وربة إستيفاء المبالغ المستحقة له عن طريق المقاصة أو الخصم من أي حساب أو وديعة أو مبلغ مملوك للعميل ومودع لدى البنك، وذلك بالقدر اللازم لسداد المبالغ المستحقة للبنك ويجوز للبنك إجراء المقاصة بين الحسابات المختلفة للعميل وتعتبر جميعها ضامنة للوفاء بما يستحق (لبنك وربة) على العميل، بغض النظر عن طبيعتها أو عملتها، بعد إجراء تحويل العملة اللازم وفق سعر الصرف المعتمد لدى بنك وربة والساري في تاريخ إجراء المقاصة.

2. يلتزم بنك وربة بتزويد العميل، فور إتمام أي معاملة أو عند التعاقد على أي منتج أو خدمة، بنسخة من المستندات النهائية المتعلقة بتلك المعاملة أو المنتج أو الخدمة، بما في ذلك أي مستند يتضمن توقيع العميل أو موافقته أو إقراره أو قبوله، وذلك دون تحميل العميل أي رسوم مقابل النسخة الأولى من تلك المستندات. ويجوز تسليم هذه المستندات ورقياً أو إلكترونياً أو من خلال أي من القنوات الرقمية المعتمدة لدى البنك، ويُعد ذلك تسليماً صحيحاً ونافذاً.

3. يقوم البنك بالإفصاح للعميل عن جميع الرسوم والمصاريف والعمولات المطبقة، وكذلك أي رسوم أو مصاريف أو عمولات تخص أطرافاً ثالثة، سواء كانت معلومة أو يمكن التحقق منها بشكل معقول، وذلك من خلال قنوات الاتصال المعتمدة لدى البنك بما في ذلك جداول الرسوم والموقع الإلكتروني والتطبيق الخاص بالبنك ويقر العميل بأن الرسوم أو المصاريف أو العمولات الخاصة بالأطراف الثالثة قد تتغير دون أن تكون خاضعة لسيطرة البنك، وبالتالي لا يكون البنك مسؤولاً عن أي من هذه التغييرات، شريطة أن يكون البنك قد أفصح عن هذه الرسوم أو عن طبيعتها المتغيرة بالقدر المعروف لدى البنك للبنك الحق بمطالبته بها ويفوض العميل بنك وربة استيفاء مستحقاته من هذه الرسوم أو المصروفات من أي حساب خاص بالعميل لدى البنك دون الرجوع للعميل او إخطاره مسبقا بها ويقر العميل بحق بنك وربة بمطالبته بها في حال عدم قدرة البنك من استيفائها من حساب العميل مباشرة .

4. لبنك وربة الحق في رفض قبول الإيداعات في أي حساب أو وضع حدود للمبالغ التي يمكن قبول إيداعها في الحساب القوانين والأنظمة المتبعة في هذا الشأن أو حسب تقديره المطلق.

5. يعتبر أي تعديل أو تصحيح في القيود على الحساب موقع من قبل الموظف المسؤول نافذاً وصحيحاً، ولا يجوز لصاحب الحساب المطالبة بقيمة الإيداعات الخاطئة في حسابه ويفوض بنك وربة بإجراء جميع قيود التصحيح وتسجيلها على الحساب.

6. يقر العميل بأن بنك وربة غير مسؤول قانونياً عما يقع منه من خطأ ما لم يثبت أنه كان نتيجة إهمال جسيم.

7. تخضع العلاقة بين العميل (صاحب الحساب) وبنك وربة لأحكام القوانين السارية في دولة الكويت بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لأحكام النظام الأساسي لبنك وربة والأنظمة والسياسات المتبعة لديه.

8. يفـوض العميـل بنـك وربة أن يسـتخرج بيانـا قانونيـا بالمعلومات المتعلقـة به مـن الهيئة العامـة للمعلومات المدنيـة ومـا يطـرأ عليها من تعديـلات لتحديث البيانـات الخاصة به، وذلك دون أية مسـؤولية علـى الهيئة العامة للمعلومـات المدنية او علـى بنك وربة.

9. يمنع العميل من فتح أي حسابات مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء وهمية او رمزية.

10. بالنسبة للحسابات بالعملات الأجنبية:

- تقبـل الإيداعـات النقدية فيهـا بمختلف العملات الأجنبية بنفـس المبلغ إذا كانت بنفس عملة الحسـابات. كما تقبـل الإيداعـات بالدينار الكويتي في الحسـاب على أسـاس سـعر الصرف اليومـي المعلن لعملة الحسـاب في بنك وربة.
- يتـم إيـداع مبالـغ الشـيكات المحصلة فعلا بنفـس المبلـغ إذا كانت بنفس عملة الحسـاب أو بسـعر التصاريف (بيـع وشراء) إذا كان المبلـغ المحصـل بعملـة غير عملة الحسـاب بعـد خصم المصروفـات إن وجدت.
- السحب نقدا من الحساب بنفس عملة الحساب يتم بنظام التصاريف (بيع وشراء).
- تحويـل مبلـغ من الحسـاب إلى حسـاب آخر داخـل بنك وربـة أو خارجه أو إصـدار حوالة (بنك مصرفـي أو تلكس) بنفـس عملة الحسـاب يتم بنفـس المبلغ المحول بعـد خصم المصاريـف إن وجدت.

11. يحـق لبنـك وربة في أي وقت إغلاق حسـاب / حسـابات العميل حال إخـلال العميل بالشروط والأحـكام أو القوانين المعمـول بها أو إدراج العميل في القوائم السـوداء لـدى الجهات الرقابية أو الحكومية أو لأي سـبب يراه بنك وربة وفقـا لإجراءاته حسـب تقديره المطلـق وذلك دون الحاجة إلى تنبيه أو إخطار مسـبق.

12. يحق لبنك وربة إيقاف أي خدمة يقدمها للعميل دون إخطار مسبق.

13. يجـوز للقـاصر الذي أتم سـن الخامس عشر ولم يتم سـن الواحد وعشرين فتح حسـاب وإدارته بحدود الكسـب وذلك شريطة إثبـات مصدر الدخل.

14. يعتـبر الحسـاب سـاكنا إذا لم يتحـرك لمدة سـنة واحدة (6 شـهور لحسـاب العامل) وعلـى العميل مراجعـة الفرع شـخصيا لإعـادة تشـغيله أو عـبر تطبيق بنك وربـة، ويحق للبنـك تحريك الحسـاب السـاكن لتغطية أي الـتزام على العميـل مـن دون حضـور العميـل أو مـن يمثله قانونـا، ويحق للبنـك إغلاق الحسـاب بعد مرور سـنة واحدة في وضع السـاكن وتحويـل أي مبالغ متوفرة إلى أحد الحسـابات الفعالة الأخرى لنفس العميل أو تحويلها في حسـاب البنـك الداخلي لحين قيـام العميل بالمطالبـة بالمبلغ.

15. يحـق لـكل من أكمل سـن الخامس عشر ميلادي فتح وإغلاق وإيداع وسـحب من الحسـاب البنكي بشرط ألا ينشـئ أي نـوع مـن أنواع الالتزامات أو الرسـوم البنكية علـى العميل القاصر إلا بعد إكمال السـن القانوني.

16. تقبـل الإيداعـات بالحسـاب بجميع الفروع نقداً أو بشـيكات مسـحوبة علـى فروع بنـك وربة أو بنـوك محلية، كما يمكن للعميل اسـتخدام وسـائل الإيـداع الأخرى المعمول بها مثل التحويل بين الحسـابات أو عـن طريق الخدمات الالكترونيـة التي يقدمها بنـك وربة، فيما عدا حسـاب السـحب المؤقت.

17. يتـم تسـليم العميـل بطاقـة سـحب آلي مع رقـم سري تسـتخدم في عمليـات السـحب النقدي من خـلال أجهزة الـصرف الآلـي التابعـة لبنـك وربـة أو التابعة للبنـوك المحليـة أو التابعة لشركة كي نـت أو تلك الأجهـزة المنتشرة حـول العالـم، كما يمكن للعميل اسـتخدام البطاقة لسـداد قيمة المشـتريات من خلال نقاط البيـع المنتشرة في المحـال التجاريـة في الكويت وذلـك بالخصم من رصيد حسـابه الدائن، أما البطاقة الصادرة لعملاء الحسـاب الجاري بالعمـلات الأجنبيـة فإنهـا تسـتخدم لعمليـات الاستفسـار فقط من خـلال أجهزة الـصرف الآلي فيما عدا حسـاب الـشركات والجهات الاعتباريـة أو التي تـدار بتوقيعين مجتمعين.

18. يمكن للعميل (صاحب الحسـاب) أو الوكيل المفوض لإدارة الحسـاب بالإنابة عنه السـحب نقداً من رصيد الحسـاب المتـاح، أو عمـل الحـوالات الخارجيـة، أو أوامر الدفـع، أو الأوامـر الثابتة، أو التحويل لحسـاب آخر داخل بنـك وربة أو لـدى بنـوك محليـة أو إنشـاء ودائـع اسـتثمارية أو أي عمليات سـحب أخـرى بالخصم من الحسـاب وفقـاً للنظام المتبـع الخـاص بتلك العمليات فـي البنك.

19. يمكن للعميل استخدام وسائل الإيداع والسحب التي قد تستحدث وفقا للشروط والأحكام متى توافرت الشروط اللازمة لذلك.

20. لا يمكن للعميل سحب المبالغ المودعة بحسابه برسم التحصيل إلا بعد تحصيلها فعلياً من قبل البنك.

21. يمكن للعميل إجراء وكالة داخلية لدى بنك وربة لتمكين الوكيل بموجبها التصرف بحسابه وذلك بعد تحرير وتوقيع الأوراق المعدة لذلك من قبل بنك وربة.

22. يجوز لصاحب الحساب أو من يمثله قانونياً (وكيل) إغلاق الحساب بشرط ألا يكون هناك مطالبات أو التزامات مرتبطة بهذا الحساب.

23. يسمح لصاحب الحساب سحب أي مبلغ من مضاعفات 10 دينار كويتي ولا يسمح له بسحب أي مبلغ يقل عن 10 د.ك. إلا في حالة إغلاق الحساب.

24. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل الشروط والأحكام في أي وقت، وذلك شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات خلال مدة معقولة قبل سريان أي من تلك التعديلات، على ألا تقل هذه المدة في جميع الأحوال عن [14 يوم].

25. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل معدلات العائد أو ربح المطبقة في أي وقت بناءاً على التغيير في سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي وفقا لتعليماته وذلك شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات قبل سريانها.

26. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل جدول الرسوم والعمولات المطبقة في أي وقت، شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات خلال مدة معقولة قبل سريان أي من تلك التعديلات، على ألا تقل هذه المدة في جميع الأحوال عن 90 يوم.

27. في حال طلب العميل إلغاء أي خدمة أو منتج قبل انتهاء مدته التعاقدية، يلتزم بنك وربة برد جزء من الرسوم المطبقة التي قام العميل بدفعها مقدماً والتي تتعلق بالفترة المتبقية من تلك المدة التعاقدية، وذلك بعد خصم التكاليف المباشرة الفعلية التي تكبدها البنك أو الرسوم المطبقة المتعلقة بتقديم الخدمة أو المنتج حتى تاريخ السريان للإلغاء، وذلك كما هو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام ويقرّ العميل ويوافق على أن أي خصم من مبلغ الاسترداد يقتصر فقط على تلك التكاليف المباشرة والرسوم المطبقة، وأن المبلغ المسترد يتم احتسابه على أساس النسبة والتناسب وفقاً للفترة المتبقية من المدة التعاقدية.

28. تتم عمليات تقاص الشيكات والتسويات والتحصيل وفقاً للسياسات والإجراءات والضوابط وأنظمة التشغيل المعمول بها لدى بنك وربة وبما يتوافق مع القوانين السارية في دولة الكويت، وقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي، وأي قواعد أو ترتيبات أو متطلبات تشغيلية أو تنظيمية أخرى ذات صلة بعمليات تحصيل الشيكات وتقاصها وتسويتها من وقت لآخر ويقر العميل أن البنك أفصح للعميل من خلال هذه الشروط والأحكام وأي نماذج أو إشعارات أو إرشادات عن الإجراءات المطبقة على عمليات تحصيل الشيكات وتقاصها وتسويتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ. الآلية المعتمدة لقبول الشيكات المودعة أو المقدمة للتحصيل.

ب. الأطر الزمنية التقريبية أو المتوقعة المطلوبة لإتمام تقاص الشيكات أو تحصيلها أو قيد قيمتها في حساب العميل، وذلك بحسب نوع الشيك، والبنك المسحوب عليه، وأي إجراءات أخرى ذات صلة.

ج. الحالات التي يجوز فيها للبنك تأخير قيد المبالغ أو تقييد إتاحة المبلغ أو رفض التحصيل أو عكس أي قيد محاسبي، وذلك إذا كان ذلك مطلوباً وفقاً للإجراءات المطبقة أو لمتطلبات التحقق أو الامتثال أو في الحالات التي لم تتم فيها التسوية النهائية بعد.

د. الشروط والأحكام والرسوم المطبقة على تحصيل الشيكات، وإرجاع الشيكات، والتعامل مع الشيكات المرتجعة أو غير القابلة للتحصيل.

كما يقر العميل كذلك بأن قيد قيمة أي شيك في حساب العميل يظل خاضعاً لإتمام إجراءات التقاص والتحصيل والتسوية النهائية فعلياً، ويجوز للبنك في حال عدم اكتمال التحصيل أو التسوية النهائية لأي سبب أن يقوم بخصم أو عكس أي مبلغ تم قيده سابقاً في حساب العميل على أساس مؤقت أو تحت التحصيل، وذلك دون الإخلال بالحقوق القانونية أو التعاقدية للبنك ويجوز للبنك تعديل الإجراءات والأطر الزمنية والمتطلبات المطبقة من وقت لآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات التشغيلية المعمول بها، شريطة الإفصاح عن تلك التعديلات من خلال قنوات التواصل المعتمدة لدى البنك.

29. يقر العميل بأن بنك وربة يقدم خدمات الحوالات وتحويل الأموال إلكترونياً وفقاً للأنظمة والضوابط والإجراءات المعمول بها لدى البنك، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح السارية في دولة الكويت، وكذلك القواعد والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي من وقت لآخر كما يقر العميل ويوافق على أن الرسوم والتكاليف والعمولات المتعلقة بالحوالة أو التحويل قد تكون مستحقة الدفع من قبل العميل أو المستفيد أو يتم تقاسمها بينهما، بحسب ما ينطبق، وذلك اعتماداً على نوع الخدمة والنظام المعمول به وتعليمات التنفيذ المختارة ويقر العميل كذلك ويوافق على أن المبلغ النهائي الذي يتلقاه المستفيد قد يختلف عن المبلغ الذي قام العميل بإرساله، وذلك نتيجة الرسوم أو الاستقطاعات التي قد تفرضها الأطراف الثالثة ذات الصلة أو نتيجة فروقات أسعار الصرف أو لأي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك ولا يكون بنك وربة مسؤولاً عن أي تأخير أو نقص أو خصم أو عدم تنفيذ ينشأ نتيجة تعليمات غير مكتملة أو غير صحيحة مقدمة من العميل، أو نتيجة إجراءات الامتثال أو المتطلبات التنظيمية، أو نتيجة أي فعل أو امتناع من جانب البنوك الوسيطة أو البنوك المراسلة أو بنوك المستفيدين، أو أي أنظمة محلية أو دولية مشاركة في معالجة أو تسوية الحوالات والتحويلات ويجوز للبنك تعديل الرسوم أو الإجراءات أو المتطلبات المتعلقة بخدمات الحوالات والتحويلات الإلكترونية من وقت لآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، شريطة الإفصاح عن هذه التعديلات من خلال القنوات المعتمدة لدى البنك قبل العمل بها.

30. يقر العميل ويوافق على أن جميع البيانات أو المعلومات أو المستندات التي يقدمها العميل إلى البنك، أو التي يحصل عليها بنك وربة من العميل أو فيما يتعلق به خلال سير العلاقة التعاقدية أو فيما يتصل بأي خدمة أو منتج يقدمه البنك للعميل، تخضع لأحكام السرية المصرفية وللقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت وتعليمات بنك الكويت المركزي ويتعهد البنك بالحفاظ على سرية بيانات ومعلومات العميل، وألا يقوم بالإفصاح عنها أو مشاركتها أو إتاحتها لأي طرف ثالث إلا في الحالات التي يسمح بها القانون المعمول به، وبالقدر اللازم للأغراض المشروعة وذات الصلة ويجوز للبنك الإفصاح عن تلك البيانات أو المعلومات في أي من الحالات التالية:

أ. بناءً على موافقة كتابية صريحة من العميل أو تفويض أو طلب صادر عنه؛

ب. إذا كان الإفصاح مطلوباً أو مسموحاً به بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها (بما في ذلك وفقاً للتعليمات أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن الجهات القضائية أو الرقابية أو الإشرافية أو الرسمية المختصة)؛

ج. إذا كان الإفصاح ضرورياً لتنفيذ معاملة يطلبها العميل، وذلك للأطراف الثالثة (بما في ذلك مزودي الخدمات) اللازمة لهذا الغرض وبالقدر الضروري فقط؛

د. في أي حالة أخرى يكون فيها الإفصاح مطلوباً أو مسموحاً به بموجب القانون أو اللوائح المعمول بها.

31. إدارة الحساب (ما عدا الحساب الجاري) لمن دون سن الرشد بالدينار الكويتي:

- يفتح الحساب بمعرفة أياً من الولي الطبيعي (الأب أو الجد من جهة الأب في حالة عدم وجود الأب) أو الوصي، ولا يكون لغير هؤلاء الحق بفتح الحساب وإدارته إلا إذا كان على سبيل التبرع مع اشتراط عدم التصرف بالأموال لحين بلوغ القاصر أو تعيين وصي له من قبل المحكمة.

- يحق للمتبرع للقاصر بمبالغ أن يفتح حسابا للقاصر وأن يشترط عند التبرع برصيد الحساب عدم التصرف بالأموال لحين بلوغ القاصر أو تعيين وصي له من قبل المحكمة كما يجوز له اختيار نفسه أو غيره لتولي إدارة الحساب والتوقيع على الإقرارات اللازمة عملا بأحكام القانون.

- يسمح بالسحب من الحساب أو إغلاقه للولي الطبيعي (للأب أو الجد) أو لمن يتولى إدارته (في حالات التبرع السابق الإشارة إليها) وللقاصر عند بلوغه سن الرشد، كما يجوز التوكيل على الحساب بوكالة داخلية فقط لمن يحدده من قام بفتح الحساب.
- يمنع ربط حساب (الأطفال) مع الحسابات الخاصة بالولي الطبيعي ويتم ربطها مع الحسابات الخاصة بالطفل فقط.

شروط حساب التوفير الاستثماري:

1. حساب التوفير الاستثماري بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية مخصص للأفراد فقط.
2. حساب التوفير الاستثماري بالعملات الأجنبية: يقدم هذا الحساب بثلاث عملات رئيسية هم الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني واليورو فقط.
3. حساب التوفير الاستثماري بالعملات الاجنبية هو حساب حوالة يتم الإيداع والسحب منه بنظام الحوالات ويتم ذلك بنظام التصارف وفقاً لأسعار الصرف اليومية للعملات.
4. يقوم بنك وربة باعتباره شريكاً مضارباً باستثمار أموال حسابات التوفير الاستثمارية وفقا لمبدأ المضاربة المطلقة على أساس أدنى رصيد شهري بالحساب، ولبنك وربة حرية التصرف في كل ما يراه مناسبا لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار.
5. يتم استثمار أموال حسابات التوفير الاستثماري وفقا لمبدأ المضاربة المطلقة بما نسبته 100% من رصيد الحساب.
6. يتقاضى بنك وربة ما لا يزيد عن 90% من صافي الربح.
7. تضاف أرباح/خسائر حساب التوفير الاستثماري بأنواعه إلى نفس الحساب وذلك بعد الإعلان عنها بعد انتهاء السنة المالية.
8. يفوض صاحب الحساب بنك وربة باستثمار الأرباح المتحققة له منذ قيدها بالحساب الخاص به لدى بنك وربة.
9. في حال رغبة العميل بإغلاق الحساب قبل نهاية فترة توزيع الأرباح، فإن العميل يتنازل عن الأرباح المستحقة للأشهر المكتملة السابقة ويقوم البنك بتحويل الأرباح إلى حساب الخيرات إن لم يكن للعميل أي حساب لدى بنك وربة.
10. عند رغبة العميل بإغلاق الحساب بعد نهاية فترة الاستثمار وقبل توزيع أرباح عن تلك الفترة فإن البنك سيقوم بتحويل الأرباح إلى حساب الخيرات إن لم يكن للعميل أي حساب لدى بنك وربة، ويحق للعميل المطالبة بها في حال كانت قيمتها 1 د.ك أو أكثر.
11. يجوز للبنك اقتطاع جزء من أرباح العملاء أصحاب الحسابات والودائع الاستثمارية، وذلك لتكوين الاحتياطات والمخصصات التالية:
    - احتياطي معدل الأرباح يقتطع قبل أن يأخذ البنك حصته من الأرباح كشريك مضارب.
    - مخصص مخاطر الاستثمار يقتطع بعد أن يأخذ بنك وربة حصته من الأرباح كشريك مضارب، ويبرئ العميل ذمة البنك من المطالبة بتلك المبالغ المقتطعة في حال إغلاق حسابه وللبنك وحده حق التصرف بتلك المبالغ بالطريقة التي يراها مناسبة.

المخاطر المرتبطة بالحساب:

1. المخاطر المرتبطة باستخدام الشيكات (للحساب الجاري فقط):

- أن إصدار شـيكات دون وجود رصيد كاف قد يترتب عليه مسـؤوليات قانونية أو جزائية وفقا للأنظمة المعمول بها.
- أن فقدان الشيكات أو إساءة استخدامها من قبل الغير قد يترتب عليه التزامات مالية يتحملها العميل.
- أن أي خطأ في بيانات الشيك أو التوقيع قد يؤدي إلى رفض صرف الشيك دون مسؤولية على بنك وربة.
- أن العميـل يتحمـل مسـؤولية الإبلاغ الفـوري عن فقـدان أو سرقة الشـيكات، وأي تأخير في الإبـلاغ قد يترتب عليـه تنفيذ عمليـات لا يتحمل بنك وربة مسـؤوليتها.

2. المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

- أن اسـتخدام الحسـاب فـي أي أنشـطة غير مشروعة قـد يترتب عليـه تقييد أو إيقاف الحسـاب مؤقتـا أو نهائيا وفقـا للأنظمة المعمـول بها.
- أن بعـض العمليـات قد تتطلـب إجراءات تحقـق إضافية أو تقديم مسـتندات داعمة، مما قد يـؤدي إلى تأخير تنفيذها.
- أن البنك يحق له الإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة للجهات المختصة دون الرجوع إلى العميل.
- أن العميـل يتحمـل كامل المسـؤولية القانونية الناتجة عن أي إسـاءة اسـتخدام للحسـاب أو تقديم معلومات غير صحيحة.

3. المخاطر المرتبطة بالاحتيال في الحسابات البنكية:

- أن العميـل يتحمـل مسـؤولية الحفـاظ علـى سرية بيانـات الحسـاب وبيانات الدخـول وعدم مشـاركتها مع أي طـرف آخر.
- أن أي عمليات تتم باستخدام بيانات العميل تعد صحيحة وملزمة له ما لم يثبت خلاف ذلك وفقا للأنظمة.
- أن فقدان الأموال الناتج عن الإهمال أو مشاركة البيانات لا يتحمل بنك وربة مسؤوليته.
- أن استغلال الحساب من قبل أطراف أخرى قد يترتب عليه آثار مالية أو قانونية يتحملها العميل.

يتعين على العملاء الامتثال إلى المسؤوليات والالتزامات التالية:

1. أن يكون صادقاً في كافة المعلومات التي يقدمها للبنك المتعامل معه.
2. أن يطلـع بعنايـة على كافة المسـتندات التي يقدمها إليه البنـك عند الحصول على أي خدمـة أو منتج، مع أهمية التعـرف علـى أي رسـوم، أو عمـولات، أو أي التزامات، أو مسـئوليات تترتب عليـه، وعلى العميل أن يحتفظ بنسـخة مـن تلك المسـتندات وذلك قبل نشـوء أي التزام مالـي أو مصرفي عليه.
3. فـي حالـة عدم فهم العميـل لأي من الشروط أو الإجـراءات المرتبطة بالخدمة أو المنتج الـذي يرغب في الحصول عليـه، يتعـين عليه أن يقدم استفسـاراته لموظفي البنك المعنيين، وذلـك حتى يتمكن من اتخـاذ قراراته بناءً على رؤية واضحة وكاملة.
4. أن يلـتزم بإجـراءات تقديـم الشـكاوى، بما في ذلـك إجـراءات التظلم إلى وحـدة حمايـة العملاء لدى بنـك الكويت المركزي.

5. أن يتعـرف علـى المخاطـر التي يمكـن أن تترتب على اسـتخدامه خدمة أو منتـج يقدمه بنك وربـة، وذلك من خلال الاستفسـارات الموجهـة للمختصين حـول الآثار المترتبة علـى تلك المخاطر، وعليـه أن يتجنبها كلمـا كان ذلك ممكناً.

6. أن يختـار مـن بين المنتجـات والخدمات المعروضة عليه، الأكـثر ملاءمة لظروفه وقدراته الحقيقيـة الواقعية وبما يلبي احتياجاته الفعلية.

7. أن يقـوم بإبـلاغ البنك المتعامـل معه فور علمه بـأن هناك بعض العمليـات المصرفية التي تمت على حسـاباته لا يعلـم عنها وأسـبابها أو تلـك التي لم يصدر تفويـض منه لإتمامها.

8. أن يتوخـى الحـذر والحرص فـي المحافظة على سرية معلوماتـه الخاصة بتعاملاته مع البنـك ولا يفصح عنها لأي طرف آخر حفاظـاً على أمواله.

9. أن يسـتعين بالمشـورة والنصـح من موظفي بنك وربـة المختصين في حالة مواجهتـه لأي مصاعب مالية تعيقه عـن الالتزام بشروط التعاقد معه أو اسـتخدام الخدمـات والمنتجات المقدمة له.

10. أن يقوم بتحديث بياناته الشخصية والمصرفية لدى البنك كلما طلب منه البنك ذلك أو كلما حدث تغيير فيها.

11. تأكيـداً للمحافظـة على السريـة المصرفية، وفي حالة حاجة العميل إلى مراسـلة البنـك المتعامل معه عن طريق البريـد العـادي أو الالكترونـي، فإنـه يتعيّن عليه أن يسـتخدم العنـوان البريدي الخـاص به وذلك تجنبـاً لاطلاع غيره علـى معلوماته الشـخصية والمصرفيـة إذا لجأ إلى اسـتخدام عنوان لا يخصه.

12. فـي حـال منـح العميـل أي تفويـض أو وكالـة لأي طـرف ثالث لتشـغيل حسـابه أو إجـراء أي معاملة نيابـة عنه، فإنـه يلـتزم باتخـاذ العناية الواجبة وتوخـي الحذر فيما يتعلـق بالصلاحيـات والتفويضات والمعلومـات الممنوحة، كمـا يلـتزم بإخطـار البنك فـوراً واتخاذ جميـع الإجـراءات اللازمة والمناسـبة عند قيـام العميل بإلغـاء أي من تلك التفويضـات أو الصلاحيـات كما يقر العميل كذلك بأن بنك وربة لا يتحمل أي مسـؤولية عـن أي أفعال أو امتناعات تصـدر عن أي مـن الأطراف الثالثـة المفوضة فيمـا يتعلق بحسـابات العميل.

13. عـدم التوقيـع علـى أي مسـتندات ماليـة أو عقود خاليـة أو غـير مكتملة البيانـات، ويتعـين عليه مراجعـة كافة المسـتندات التـي يقدمهـا البنـك له قبـل توقيعها.

14. ضرورة احتفـاظ العميـل بنسـخ مـن مسـتندات التعاملات مـع بنك وربة فـي مكان آمن وبالشـكل الذي يسـهل عليـه الرجـوع إليها وقـت الحاجة.

15. الـتزام العميل بتقديم الشـكوى المتعلقـة بموضوع محدد مرة واحدة، وانتظار الرد الرسـمي خلال المدة المحددة للرد، ما لم تطرأ أي مسـتجدات أو معلومات أو أدلة جديدة تسـتدعي إعادة الإرسـال.

توقيع العميل: .....